

Distr.: General
29 July 2019
Arabic
Original: English



الدورة الرابعة والسبعون

البند ٧٢ (ب) من جدول الأعمال المؤقت*

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها: مسائل حقوق
الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع
الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية

إقامة نظام دولي ديمقراطي ومنصف

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى الجمعية العامة التقرير الذي أعده الخبير المستقل المعني بإقامة
نظام دولي ديمقراطي ومنصف، المقدم عملاً بقرار الجمعية العامة ١٦٩/٧٣.



الرجاء إعادة استعمال الورق

* A/74/150

280819 220819 19-12900 X (A)



تقرير الخبير المستقل المعني بإقامة نظام دولي ديمقراطي ومنصف

موجز

يكرس الخبير المستقل المعني بإقامة نظام دولي ديمقراطي ومنصف تقريره المواضيعي الثاني إلى مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة لموضوع متعدد الجوانب يتمثل في المشاركة العامة واتخاذ القرار في منتديات الحوكمة العالمية وتأثيرهما على إقامة نظام دولي ديمقراطي ومنصف.

أولاً - مقدمة

١ - يقدّم هذا التقرير الذي أعدّه الخبير المستقل المعني بإقامة نظام دولي ديمقراطي ومنصف، ليفينغستون سوانيانا، عملاً بقرار الجمعية العامة ١٦٩/٧٣. وهذا هو التقرير الثاني المقدم من المكلف الحالي بالولاية إلى الجمعية العامة منذ تعيينه من قِبَل مجلس حقوق الإنسان في دورته السابعة والثلاثين، في عام ٢٠١٨.

٢ - وقد حدد الخبير المستقل، في تقريره الذي بسط فيه رؤيته المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته التاسعة والثلاثين في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ وإلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والسبعين في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ (A/HRC/39/47)، ستّ أولويات مواضيعية سيركز عليها خلال فترة ولايته. وتتعلق إحدى هذه الأولويات بمشاركة الجمهور واتخاذ القرار في المؤسسات التقليدية المتعددة الأطراف وتتعلق أولوية أخرى بنشوء منتديات عالمية للحكومة في العقود السابقة، مثل مجموعة الدول السبع، ومجموعة العشرين، والمجموعة التي تضم البرازيل والاتحاد الروسي والهند والصين وجنوب أفريقيا (وتُعرف عادةً "بمجموعة البريكس")، ومجموعة الـ ٧٧ (بما فيها فريق الأربعة والعشرين الحكومي الدولي المعني بالشؤون المالية الدولية والتنمية)، وحركة بلدان عدم الانحياز، والمنتدى الاقتصادي العالمي، واجتماع بيلديربغ. وقرّر المكلف بالولاية أن يكرس تقريره لموضوع متعدد الجوانب هو المشاركة العامة واتخاذ القرارات في منتديات الحكومة العالمية تلك وتأثيرها على إيجاد نظام دولي ديمقراطي ومنصف. وهو يشير، في هذا الصدد، إلى الفقرة ٦ (ح) من قرار المجلس ٤/٣٩ التي تنص على أن "إقامة نظام دولي ديمقراطي ومنصف تتطلب تحقيق أمور، منها... إعمال حق الجميع في المشاركة على قدم المساواة، دون أي تمييز، في عملية صنع القرار على الصعيدين المحلي والعالمي".

٣ - وقد اكتسبت هذه المجموعات الحكومية الدولية والمتعددة القطاعات والخاصة أهمية كبيرة على المستويات الجغرافية-السياسية والاقتصادية والمالية، لأنها تضطلع بدور كبير في وضع إطار النظام الدولي ووظيفته، بالتوازي مع منظومة الأمم المتحدة. وتختلف تكوينات وأساليب اتخاذ القرار باختلاف المجموعة. غير أن اجتماعاتها وسياساتها، في كل حالة، تستدعي التدقيق العام المكثف، بل والاحتجاجات، مما يدل على نطاق تأثيرها على الحكومة العالمية والمواقع الرئيسية التي تشغلها بوصفها الجهات المنظمة لاجتماع زعماء العالم وقادة الفكر فيه. غير أن المشاركة في هذه المجموعات لا تزال إلى حد كبير غير متاحة للعموم، ولا سيما للأشخاص الذين تتأثر حياتهم وسبل عيشهم بالقرارات المتخذة، ومن ثم تسهم في نقص الديمقراطية في عملية صنع القرار على الصعيد العالمي. وهي بوصفها منتديات للحكومة العالمية ملزمة، وبقدر لا يقل عن المؤسسات المتعددة الأطراف التقليدية، كالأمم المتحدة بوجه عام، والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، باتخاذ القرارات وفقاً للمبادئ الأساسية للحكومة الديمقراطية من قبيل الشفافية وشمول الجميع والاستجابة والمساءلة.

٤ - ولدى إعداد هذا التقرير، قام الخبير المستقل بزيارة إلى جنيف وباريس وواشنطن العاصمة، في الفترة من ٢١ إلى ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٩، عقد خلالها سلسلة من الاجتماعات مع ممثلي الدول الأعضاء في المجموعات الحكومية الدولية السالفة الذكر وممثلي منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، والمنتدى الاقتصادي العالمي. ونظم كذلك مشاورتين للخبراء مع ممثلي المجتمع المدني في باريس وواشنطن العاصمة وعقد عدة مداولات عن بُعد مع مختلف أصحاب المصلحة الذين لم يتمكنوا من حضور هاتين المشاورتين. وبالإضافة إلى ذلك، استفاد من البيانات المقدمة

من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني ومن الدول الأعضاء رداً على استبيانين مخصصين أصدرهما في نيسان/أبريل ٢٠١٩^(١). وهو يعرب عن امتنانه لكل من اقتطع من وقته للتواصل معه، وساهم في التقرير.

٥ - وليس الغرض من هذا التقرير أن يشكك في شرعية منتديات الحوكمة العالمية. وقد أشار معظم المحاورين من المجتمع المدني إلى أنهم يجدون قيمة في التواصل مع هذه المنتديات بالنظر إلى أهميتها في تحديد إطار النظام العالمي. وعلاوة على ذلك، ليس التقرير مجال من الأحوال دراسة مستفيضة لهذه المنتديات؛ وإنما هو يهدف إلى تسليط بعض الضوء على هذه المناير، التي وإن كانت أقل تعرّضاً للأضواء من الأمم المتحدة فإن نفوذها مع ذلك كبير. ورغم أن الخبر المستقل يركز على المشاركة العامة على الصعيد العالمي، وليس على الصعيد المحلي، فهو يقر بأن لبعض هذه المجموعات تأثيراً، بل وفي الواقع تُنجحاً للمشاركة، خاصة بالمستوى المحلي، وهو موضوع يمكن تناوله بالدراسة في الأعمال المقبلة^(٢). ويأمل الخبر المستقل أن يقدم تقريره ملاحظات وتوصيات مفيدة لجميع أصحاب المصلحة المعنيين في منتديات الحوكمة العالمية هذه، من أجل التوصل إلى إقامة نظام دولي ديمقراطي ومنصف.

٦ - وينبغي قراءة هذا التقرير بالاقتران مع تقرير الخبر المستقل إلى مجلس حقوق الإنسان (A/HRC/42/48) في نفس الموضوع، الذي يعكس عدداً من النتائج المماثلة ويتوسع في عدة مسائل، وبخاصة العوائق الهيكلية والعملية التي تعترض إمكانية الوصول إلى عمليات اتخاذ القرار في منتديات الحوكمة العالمية وشمولها والقدرة على التأثير فيها، والمساءلة عن الالتزامات المقطوعة في هذه المنتديات. ويبيّن التقرير أيضاً الأنشطة التي اضطلع بها الخبر المستقل في الفترة بين أيلول/سبتمبر ٢٠١٨ وحزيران/يونيه ٢٠١٩.

ثانياً - المشاركة العامة واتخاذ القرار في منتديات الحوكمة العالمية

ألف - تاريخ منتديات الحوكمة العالمية وأغراضها

٧ - مجموعة الدول السبع هي منتدى للحوار بين سبعة من أكثر بلدان العالم تقدماً في المجال الاقتصادي^(٣). وتشكلت المجموعة في السبعينات من القرن الماضي استجابةً لأزمة النفط العالمية في الفترة من ١٩٧٣ إلى ١٩٧٤ وتجمعت سنوياً منذ عام ١٩٧٥ لمناقشة أولويات الاقتصاد الكلي المشتركة^(٤). ومنذ البداية، كانت مناقشات مجموعة الدول السبع تدور في جو ودي وأقرب إلى طابع غير رسمي، اعتقاداً بأن الجمع بين قادة العالم ليناقدشوا التحديات الدولية معاً بصراحة يمكن أن يساعد على تجنب الأزمات في المستقبل.

(١) سياتح الاطلاع على الاستبيانين والردود الواردة في الموقع www.ohchr.org/EN/Issues/IntOrder/Pages/GlobalGovernanceSpaces.aspx

(٢) يعرب الخبر المستقل عن تقديره للعمل الجيد الذي يقوم به مشروع المساءلة الدولية، انظر (<https://accountabilityproject.org>) ونظام الإنذار المبكر، انظر (<https://ews.rightsindevelopment.org>)، في توثيق التحديات المحيطة بالمشاركة العامة في عمليات اتخاذ القرار الاقتصادي والمالي على الصعيد المحلي.

(٣) الدول الأعضاء في مجموعة الدول السبع هي ألمانيا وإيطاليا وفرنسا وكندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية واليابان.

(٤) انظر <http://www.g7italy.it/en/how-does-work/> و www.g7italy.it/en/history/.

٨ - وبالمثل، تجمع مجموعة العشرين بين قادة الحكومات من ١٩ من الاقتصادات الكبرى في العالم، والاتحاد الأوروبي^(٥). وقد أنشئت هذه المجموعة، التي بدأت كنتاج لمجموعة الدول السبع، في عام ١٩٩٩ بوصفها اجتماعاً للتعاون الاقتصادي بين وزراء المالية ومحافظي المصارف المركزية في أعقاب الأزمة المالية الآسيوية^(٦). غير أنه مع تطور المجموعة، أُدرجت في جدول أعمالها مواضيع متنوعة مثل تغير المناخ، والمساواة بين الجنسين، والدكاء الاصطناعي، والتجارة الدولية^(٧). ويُدى في عقد مؤتمر القمة السنوي لقادة مجموعة العشرين، الذي يُطلق عليه رسمياً مؤتمر القمة بشأن الأسواق المالية والاقتصاد العالمي، في عام ٢٠٠٨ خلال الأزمة المالية العالمية ويجتمع فيه رؤساء الدول ووزراء المالية على أساس سنوي^(٨).

٩ - أما مجموعة بلدان البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا (مجموعة البريكس) فهي رابطة للاقتصادات الناشئة الرئيسية. وبالرغم من أن اقتصادياً من القطاع الخاص هو الذي ابتكر مصطلح "مجموعة البريكس" لأول مرة في عام ٢٠٠١^(٩)، فلم يُنشأ منتدى يتيح لقادة البلدان الأعضاء الاجتماع حتى عام ٢٠٠٦، عندما التقى وزراء خارجية البرازيل والاتحاد الروسي والهند والصين على هامش الدورة الحادية والستين للجمعية العامة^(١٠). وبدءاً من عام ٢٠٠٩، أخذ قادة تلك البلدان الأربعة يجتمعون سنوياً لمناقشة مجالات التعاون الممكنة. وانضمت إليها جنوب أفريقيا في عام ٢٠١٠^(١١). وجدول أعمال مجموعة البريكس مرن، كما هو الحال مع المجموعات الأخرى، وقد اتسع في السنوات الأخيرة من المناقشات بشأن التعاون في المسائل الاقتصادية الضيقة ليشمل مواضيع أوسع نطاقاً وترابطاً، بما في ذلك الأعمال التجارية والزراعة والتجارة والتكنولوجيا^(١٢).

١٠ - وأنشئت مجموعة الـ ٧٧ في عام ١٩٦٤ في ختام الدورة الأولى لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد). وفي تلك الدورة، وقع ٧٧ بلداً من البلدان النامية إعلاناً مشتركاً اتفقت بموجبه على وضع برامج عمل مشتركة للتعاون الاقتصادي، بالعمل إلى حد كبير من خلال المنظمات الدولية

(٥) الدول التي تنتمي إلى مجموعة العشرين هي الاتحاد الروسي والأرجنتين وأستراليا وألمانيا واندونيسيا وإيطاليا والبرازيل وتركيا وجمهورية كوريا وجنوب أفريقيا والصين وفرنسا وكندا والمكسيك والمملكة العربية السعودية والمملكة المتحدة والهند والولايات المتحدة واليابان.

(٦) انظر <http://g20.org.tr/about-g20/>.

(٧) Michael Crowley, "What is the G20?", *New York Times*, 27 June 2019.

(٨) المرجع نفسه.

(٩) انظر Jim O'Neill, "Building Better Global Economic BRICs", Goldman Sachs Global Economics Paper (30 November 2001). No. 66

(١٠) انظر www.brics2017.org/english/aboutbrics/brics/.

(١١) المرجع نفسه.

(١٢) المرجع نفسه.

التقليدية^(١٣). ومنذ إنشاء هذه المجموعة، زاد عدد أعضائها لتشمل ١٣٤ بلداً، رغم احتفاظها باسمها التاريخي الأصلي^(١٤).

١١ - وتهدف حركة بلدان عدم الانحياز، التي أنشئت كحركة للبلدان النامية التي تسعى إلى تجنب استقطاب الولاءات خلال الحرب الباردة، إلى تعزيز التضامن بين البلدان النامية في إطار عدد من المبادئ المشتركة. وتشجع حركة عدم الانحياز، بصفة خاصة، على احترام سيادة الدول وحقوق الإنسان وميثاق الأمم المتحدة؛ والمساواة؛ وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى؛ والتعايش السلمي؛ والدفاع عن النفس؛ والتعاون الدولي والمنفعة المتبادلة^(١٥). وجرى تشكيل حركة عدم الانحياز رسمياً في أواخر خمسينات القرن الماضي وبدأت في استضافة مؤتمر قمة لرؤساء الدول أو الحكومات في عام ١٩٦١، وقد تأثرت الحركة إلى حد كبير بالكفاح من أجل إنهاء الاستعمار، وعززها مؤتمر دولي للدول الأفريقية والآسيوية عُقد في باندونغ، إندونيسيا، في عام ١٩٥٥^(١٦). وتشكل حركة بلدان عدم الانحياز الآن منتدى يمكن فيه للبلدان الأعضاء البالغ عددها ١٢٠ بلداً الترويج للمساائل ذات الاهتمام المشترك تحت راية تعددية الأطراف.

١٢ - وأنشئ المنتدى الاقتصادي العالمي في عام ١٩٧١ بوصفه مؤسسة لا تستهدف الربح، وتتمثل رسالته في تيسير الحوار بين القادة في مجال الأعمال التجارية والسياسة، والأوساط الأكاديمية وغير ذلك من المجالات بغية إحداث تغييرات إيجابية في العالم^(١٧). وكان المنتدى من بنات أفكار أستاذ للأعمال بجامعة جنيف، بعد أن وجّه الدعوة في البداية لمديري الأعمال التجارية الأوروبيين إلى سويسرا لبحث الابتكارات في مجال الإدارة والصناعة أخذ يشرف على توسيع مهمة المنتدى لتشمل الشواغل الاقتصادية والاجتماعية العريضة في السنوات التالية^(١٨). والمنتدى منظمة غير حكومية محايدة ومستقلة؛ غير أنه تم الاعتراف به كمنظمة دولية بموجب القانون السويسري في عام ٢٠١٥^(١٩).

١٣ - وقد تأسس اجتماع بيلديريغ بمثابة منتدى نقاش لقادة أوروبا وأمريكا الشمالية. وتم تنظيم المؤتمر لأول مرة في عام ١٩٥٤، بهدف تيسير فهم الاتجاهات الاقتصادية والاجتماعية التي كانت تواجه أوروبا وأمريكا الشمالية بعد الحرب العالمية الثانية^(٢٠). وقد أصبح الآن تجمعاً متعدد القطاعات ينعقد على مدى ثلاثة أيام في كل عام. وتتفاوت المسائل التي نوقشت خلال الاجتماعات السابقة من "إيجاد نظام

(١٣) انظر www.g77.org/doc/Joint%20Declaration.html.

(١٤) انظر www.g77.org/doc/members.html. ويمكن الاطلاع على قائمة كاملة بالأعضاء في الموقع www.g77.org/doc/members.html. ومع أن الصين كثيراً ما تشارك في الإجراءات المشتركة للمجموعة، فهي ليست عضواً رسمياً من أعضاء المجموعة. وفي هذه الحالة، يُدلى بجميع البيانات الرسمية الصادرة عن المجموعة باسم "مجموعة ال ٧٧ والصين".

(١٥) انظر <https://mnoal.org/nam-principles/>.

(١٦) انظر <https://mnoal.org/nam-history/>.

(١٧) انظر www.weforum.org/about/world-economic-forum.

(١٨) انظر www.weforum.org/about/history.

(١٩) World Economic Forum, "Press release: World Economic Forum gains formal status in Switzerland", 23 January 2015.

www.weforum.org/about/world-economic-forum، وهو متاح على الموقع

(٢٠) انظر <https://bilderbergmeetings.org/background/brief-history>.

استراتيجي مستقر“ و”مستقبل الرأسمالية“ و”التحدي المتمثل في انعدام المساواة“ إلى “أخلاقيات الذكاء الاصطناعي“ و”الانتشار النووي“ و”تغير المناخ والاستدامة“(٢١).

باء - طرق المشاركة واتخاذ القرار في أطر الحوكمة العالمية

١٤ - وبقدر تنوع أهداف منتديات الحوكمة العالمية التي يتناولها هذا التقرير واختلاف تاريخها، فإن عمليات صنع القرار فيها كذلك متباينة. فمجموعة الدول السبع، ومجموعة العشرين، ومجموعة البريكس، وحركة بلدان عدم الانحياز، مثلاً، تُعرف باستضافتها مؤتمرات قمة رفيعة المستوى تضم رؤساء دول أو حكومات البلدان الأعضاء بالتناوب بين البلدان المضيفة. وفي الفترة التي تسبق انعقاد مؤتمرات القمة، تعقد أيضاً اجتماعات بين وزراء المالية وغيرهم من المسؤولين في الدول الأعضاء ويتم خلالها التفاوض على مجموعة من القرارات. وبوجه عام، فيما يتعلق بمجموعة الدول السبع ومجموعة العشرين ومجموعة البريكس، يتولى توجيه هذه العملية مسؤولون دبلوماسيون رفيعو المستوى من حكومة البلد المضيف، يُعرفون بصفة غير رسمية باسم ”الشيربا“، ويجتمعون هم أنفسهم عدة مرات خلال العام الذي يسبق مؤتمر القمة. ولأن مجموعة الدول السبع ومجموعة العشرين ومجموعة البريكس تشكيلات تكاد تكون غير رسمية، فليس لها أمانة أو ميثاق أو جدول أعمال دائم. وبدلاً من ذلك، توجه عملها في كل عام إحدى دولها الأعضاء، التي تتولى ”رئاسة“ المجموعة المعنية على أساس التناوب.

١٥ - أما مجموعة الـ ٧٧ فتعمل بطريقة فريدة. فهي تتخذ القرارات، بخلاف المجموعات الأخرى، من داخل فروع جغرافية مختلفة، يقابل كل منها المقر الرئيسي لمنظمة دولية كبرى^(٢٢). ورغم أن المجموعة تستضيف بالمثل اجتماعات سنوية رفيعة المستوى لتحديد الأولويات، فإن الجزء الأكبر من عملها يُضطلع به في مناقشات خاصة بالأفرع. واستناداً إلى الإعلان المتفق عليه في مؤتمر القمة السنوي، تحدد الأفرع بتوافق الآراء القرارات التي سيجري تقديمها والإجراءات التي ينبغي اتخاذها داخل المنظمات الدولية الخاصة بكل منها. وتناط بفريق الأربعة والعشرين المعني بالشؤون المالية الدولية، الذي أنشأته مجموعة الـ ٧٧، مهمة تسويق موقف البلدان النامية من المسائل النقدية والإئتمانية في مداولات مؤسسات بريتون وودز. ويجتمع مجلس إدارة الفريق مرتين في السنة، قبل اجتماعات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

١٦ - وتختلف طرائق المشاركة أيضاً باختلاف المجموعة. فعلى سبيل المثال، يشارك المجتمع المدني في مناقشات مجموعة الدول السبع ومجموعة العشرين من خلال أفرقة مشاركة محددة، أو شبكات ذاتية التوجيه من المنظمات القائمة بالدعوة بالتوازي مع اجتماعات المجموعتين. وعلى وجه الخصوص، تنسق أفرقة المجتمع المدني التي تسعى إلى النهوض بالمساواة بين الجنسين فيما بينها تحت مظلة المرأة في مجموعة الدول السبع، أو المرأة في مجموعة العشرين. وتعمل منظمات الشباب مع المجموعات المقابلة معاً بوصفها الشباب في مجموعة الدول السبع والشباب في مجموعة العشرين. وعلاوة على ذلك، فقد

(٢١) انظر <https://bilderbergmeetings.org/press/press-release/press-release>.

(٢٢) بالإضافة إلى نيويورك (مقر الأمم المتحدة)، الأفرع هي جنيف (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية)، ونيروبي (برنامج الأمم المتحدة للبيئة)، وباريس (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو))، وروما (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة/الصندوق الدولي للتنمية الزراعية)، وفيينا (منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية)، وفريق الأربعة والعشرين الحكومي الدولي المعني بالشؤون المالية الدولية في واشنطن العاصمة. انظر البيان المقدم من حكومة السنغال، الصفحة ٢.

أنشأت تشكيلة متنوعة من جماعات المجتمع المدني شبكات أوسع نطاقاً من المجتمع المدني لمخاطبة كلا المنتديين وتقوم بتوجيه تلك الشبكات (٢٣).

١٧ - وكذلك تجتذب مؤتمرات القمة التي تعقدها مجموعة البريكس اهتمام المجتمع المدني، وأعمال المجتمع المدني الموازية، في إطار شبكات مثل 'منتدى نقابات مجموعة البريكس' و'فريق المجتمع المدني في مجموعة البريكس' و'منتدى الشعب المعني بمجموعة البريكس'، رغم أنها لم تبلغ نفس القدر من التطور الذي بلغته أفرقة المشاركة في مجموعة الدول السبع ومجموعة العشرين (٢٤). وتُعد اجتماعات ممثلي الأعمال التجارية المهتمين بالتوازي معها.

١٨ - وليس لدى الخبير المستقل علم بإجراءات أو منتديات محددة لمشاركة المجتمع المدني في إطار مجموعة الـ ٧٧ أو حركة بلدان عدم الانحياز. غير أن هذا قد يكون نتيجة للتاريخ الخاص بكل منهما ووظائفها الخاصة. ورغم أن كلاً من مجموعة الـ ٧٧ وحركة بلدان عدم الانحياز تحتفظ بمهيتها خارج الأمم المتحدة، فكلاهما تعملان أيضاً داخل المنظمات المتعددة الأطراف التقليدية، ويمكن أن تستمعا إلى المجتمع المدني والجمهور من خلال تلك المنظمات كذلك.

١٩ - ويختلف عمل المنتدى الاقتصادي العالمي عن كل ما سبق. فهذا المنتدى، الذي يشتهر باجتماعاته السنوية في دافوس، سويسرا، يعقد أيضاً اجتماعات عامة إقليمية وخاصة بمواضيع محددة على أساس منتظم في أنحاء العالم. ويشرك المنتدى المجتمع المدني من خلال دعوة المنظمات غير الحكومية، والجمعيات الخاصة غير الهادفة للربح والأوساط الأكاديمية ومراكز الفكر والمجموعات الصناعية إلى اجتماعات عامة ذات صلة، بهدف الجمع بين الحكومات والقطاع الخاص وقطاع عريض من المجتمع المدني لمناقشة ما يستجد من مسائل.

٢٠ - ويضم اجتماع بيلديبيرغ ممثلين عن قطاعات كثيرة، بما فيها الأعمال التجارية والأيدي العاملة، ودوائر المال، والأوساط الأكاديمية، ولا يُدعى إليه سوى عدد قليل جداً من منظمات المجتمع المدني. وتشتهر المناقشات التي يجريها بسريتها، ولا تتاح معلومات عن وقائع الاجتماعات أو أي تغطية لها من

(٢٣) أفرقة التواصل التي تعمل جنباً إلى جنب مع مجموعة الدول السبع هي 'المجتمع المدني في مجموعة الدول السبع'، و'المرأة في مجموعة الدول السبع'، و'العمال في مجموعة الدول السبع'، و'الأعمال التجارية في مجموعة الدول السبع'، و'مجمع الفكر في مجموعة الدول السبع'، و'العلم في مجموعة الدول السبع'، و'الشباب في مجموعة الدول السبع'. أما الأفرقة العاملة جنباً إلى جنب مع مجموعة العشرين فهي 'المجتمع المدني في مجموعة العشرين'، و'المرأة في مجموعة العشرين'، و'العمال في مجموعة العشرين'، و'الأعمال التجارية في مجموعة العشرين'، و'مجمع الفكر في مجموعة العشرين'، و'الشباب في مجموعة العشرين'، و'العلم في مجموعة العشرين'، و'المدن في مجموعة العشرين'. وبالإضافة إلى ذلك، يُعد منتدى للحوار بين الأديان منذ عام ٢٠١٤. انظر John Ruthrauff, Center for Democratic Education, "G20 and G7 Summit Advocacy Manual 2019", pp. 2-3 و "G7 Summit Advocacy Manual 2019", pp. 4-5. NGO Advocacy Manual 2019".

(٢٤) خلص مراقب أكاديمي لهذه المنتديات إلى أنه على الرغم من الاختلاف الشديد بين النهج المتبعة في كل من 'فريق المجتمع المدني في مجموعة البريكس' ذي الطابع الرسمي و'منتدى الشعب المعني بمجموعة البريكس' ذاتي التنظيم، فقد ساعد كل منهما على ربط التجارب التي يعيشها الأفراد والاجتماعات المحلية بعملية صنع السياسات في حكومات مجموعة البريكس. انظر Laura Trajber Waisbich, "Diverse voices: civil society at the 8th BRICS summit", Sexuality Policy Watch, 9 December 2016.

جانب وسائط الإعلام^(٢٥). وينضم المشاركون في الاجتماع إلى الحوار بصفتهم الشخصية وليس الرسمية، ويجري الاجتماع بالكامل وفقاً لقواعد دار تشاتام للسرية. وفي ختام المؤتمر، لا يتم إبرام أي اتفاق رسمي، ولا يصدر بيان متعلق بالسياسة العامة^(٢٦).

جيم - الأثر العام للسياسات الاقتصادية والمالية لمنتدى الحوكمة العالمية على إقامة نظام دولي ديمقراطي ومنصف

٢١ - إن تأثير منتديات الحوكمة العالمية على النظام الدولي من الأمور المعترف بها على نطاق واسع. فالقرارات التي تتخذها المجموعات الحكومية الدولية والمتعددة القطاعات والخاصة، بدءاً من تحديد الأولويات الاقتصادية العالمية إلى تنسيق الاستجابات للتحديات عبر الوطنية مثل الهجرة العالمية والتجارة العادلة والسلام والأمن العالميين وتغير المناخ والإرهاب والفساد، لا تؤثر على أعضائها والأشخاص الذين يتعاملون معهم فحسب، وإنما أيضاً على المجتمعات السكانية خارج أقاليمها. وتفيد التقارير بأن بلدان مجموعة العشرين وحدها تشكل ثلثي سكان العالم، وتمثل أكثر من ٨٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، كما تمثل ثلاثة أرباع التجارة الدولية^(٢٧). وبالتالي فإن الاتفاقات التي يبرمها أعضاء مجموعة العشرين ستؤثر بلا شك على مدى الإنصاف الذي يتصف به العالم.

٢٢ - وسيكون لمنتديات الحوكمة العالمية أيضاً أهمية إضافية بالنظر إلى اتسام التحديات السياسية والاقتصادية في العالم على نحو متزايد بطابع عابر للحدود. ولنأخذ، على سبيل المثال، مسألة الفساد. لقد كشفت التقارير الإخبارية عن فضائح الرشوة الدولية، والأصول الوطنية المخبأة في ولايات قضائية أجنبية، وعن نطاق التهرب الضريبي للشركات، مما يدل على أن التُّهج الوطنية المتبعة إزاء هذه الظواهر لا يمكن أن تعالج جميع عناصر المشكلة. ففي هذا العصر من الترابط المالي والسياسي والثقافي بين النظم، إنما تتوصل الحكومات وغيرها من الأطراف صاحبة المصلحة إلى حلول مشتركة في المقام الأول من خلال منتديات الحوكمة العالمية، التقليدية وغير التقليدية على حد سواء. وقد حاولت مجموعة العشرين، على سبيل المثال، تنسيق أوجه التصدي للفساد بطرق منها إنشاء فريق عامل معني بهذا الموضوع وإعداد وثائق لتحديد الاستجابات الممكنة على صعيد السياسات العامة^(٢٨). واعتمدت أيضاً، بالاشتراك مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، الإطار الجامع المتعلق بتآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح، التي تتعلق باستراتيجيات التخطيط الضريبي التي تستغل الثغرات في القواعد الضريبية لتحويل الأرباح إلى مواقع منخفضة الضرائب أو معفاة من الضرائب والنشاط الاقتصادي فيها ضئيل أو معدوم^(٢٩).

٢٣ - وبالإضافة إلى ما تحدته منتديات الحوكمة العالمية من آثار جانبية على الدول خارج مجموعاتها، فقد أفادت منها بعض الحكومات بوصفها مساحة لتنسيق نُهج السياسات الخارجية، بما في ذلك ما يتعلق بالدول غير الأعضاء والمناطق. وعلى سبيل المثال، اعتمد أعضاء مجموعة الدول السبع، في

(٢٥) لم يتلق الخبير المستقل أي إسهام بشأن العمل مع هذا المنتدى الحصري للغاية. وهو لا يفسر هذه الحالة إلا بأن عامة الجمهور لا يعرفون بوجوده، وذلك أمر يراه غير مرضٍ.

(٢٦) انظر <https://bilderbergmeetings.org/press/press-release/press-release>

(٢٧) انظر البيان المقدم من منظمة العفو الدولية.

(٢٨) انظر البيان المقدم من منظمة الشفافية الدولية.

(٢٩) انظر www.oecd.org/tax/beps/beps-about.htm

عام ٢٠١٩، مبادرات ترمي إلى تعزيز الصحة والتعليم في منطقة الساحل، وهي موطن لبعض من أفقر بلدان العالم^(٣٠). وفي مثال آخر، تناولت الإعلانات الصادرة عن حركة بلدان عدم الانحياز مسائل من قبيل فرض الجزاءات والاحتلال الأجنبي والمطالبات الإقليمية للدول الأعضاء الأخرى^(٣١).

٢٤ - وتسعى بعض المجموعات التي ظهرت، مثل مجموعة الـ٧٧ وحركة بلدان عدم الانحياز ومجموعة البريكس، بحكم تصميمها، إلى رفع أصوات البلدان النامية والقوى الناشئة على الساحة العالمية. ومن خلال جلب منظورات بلدان الجنوب العالمي إلى طاولة التفاوض، نجحت هذه المجموعات في إدراج القضايا الموضوعية الخاصة بها في جدول الأعمال العالمي. فقد أثارت مجموعة الـ٧٧، على سبيل المثال، مسائل من قبيل سيادة البلدان النامية على مواردها الطبيعية، وضرورة الحد من الفقر وعدم المساواة في العالم، والرغبة في تحقيق تنمية اقتصادية أكثر شمولاً، بما في ذلك التنمية التي تشمل إيجاد فرص العمل وتوفير الحماية الاجتماعية للمجتمعات المحلية^(٣٢). وكذلك أثرت المسائل الإجرائية المتصلة بمسائل موضوعية، كتحتل الدول مسؤولية تناسبية عن ميزانية الأمم المتحدة وفقاً لثروتها^(٣٣).

٢٥ - وقد شددت مجموعة الـ٧٧ وحركة بلدان عدم الانحياز ومجموعة البريكس، في الوقت ذاته، على الحاجة إلى إضفاء مزيد من الديمقراطية على الحوكمة العالمية نفسها. وتفاعل هذه المجموعات ذلك بالإشارة إلى أوجه عدم المساواة بين الدول من حيث التمثيل في هياكل الحوكمة العالمية، مما يثير شواغل بشأن النتائج غير المنصفة للهيكل المالي الدولي السائد والدعوة إلى التنوع في كل من خلفية المؤسسات الدولية ووجهة نظرها الأساسية. غير أن تأثير هذه المجموعات على النظام الدولي، خاصة في الآونة الأخيرة وفي أوساط المنظمات الحكومية الدولية التقليدية، مقيد بفعل وجهات النظر المعارضة للدول غير الأعضاء، كما حذرت من ذلك الدول الأعضاء في مجموعة الـ٧٧ وحركة بلدان عدم الانحياز.

٢٦ - ويتمثل أحد الآثار الواضحة لانتلاف مجموعة البريكس على النظام الدولي في إنشاء مصرف التنمية الجديد (وكان يشار إليه سابقاً بمصرف التنمية لبلدان مجموعة بريكس) الذي يقارنه المراقبون بالبنك الدولي من حيث خطته الطموحة. وأشار أحد المجهيين إلى أن مصرف التنمية الجديد قد ساعد على تعبئة الموارد اللازمة لسد الثغرات في تطوير البنى التحتية في بلدان الجنوب^(٣٤). وهناك أمل في أن يتمكن المصرف من وضع نماذج لأشكال الجديدة من تمويل التنمية تكون مستدامة وتكبد قدرأ أقل من التكاليف البيئية؛ غير أن الالتزام بذلك، نظراً لكونه مؤسسة جديدة نسبياً، لم يتضح بعد^(٣٥).

٢٧ - وتتيح الاجتماعات الوزارية، كالاتتماعات التي تستضيفها بلدان مجموعة الدول السبع، فرصة فريدة لوزراء الحكومات لتبادل الخبرات على نحو شبه رسمي. وقد لاحظ البعض، خلال المشاورات التي

(٣٠) انظر البيان المقدم من 'المرأة في مجموعة الدول السبع'؛ وانظر أيضاً 4، "Joint Paris G7/G5 Sahel communiqué", July 2019

(٣١) انظر، مثلاً، of Movement of Non-Aligned Countries, final document of the seventeenth Summit Conference of Heads of State or Government of the Movement of Non-Aligned Countries, 17 and 18 September 2016

(٣٢) انظر 6-7، South Centre, South Bulletin, No. 81 (25 July 2014), pp.

(٣٣) انظر البيان المقدم من حكومة إكوادور.

(٣٤) انظر البيان المقدم من Conectas Direitos Humano.

(٣٥) المرجع نفسه.

أجراها الخبر المستقل، أن هذه المنتديات العالمية يمكن أن يكون لها أثر محقق للاستقرار على الحكومة، لأن هذه المنتديات تمكن القادة من تبين التحديات التي يواجهونها وتحفزهم على النظر إلى تلك التحديات من منظور عالمي. وفي أثناء ذلك، قد تمنع منتديات الحكومة العالمية القادة من الأخذ بتهج أحادية الجانب، من شأنها لولا تلك المنتديات أن تعطل النظام الدولي. وبالإضافة إلى ذلك، أبلغ الخبر المستقل بأن جو الحماية الذي تتمتع به هذه المجموعات يوفر مساحة آمنة يمكن فيها للزعماء أن يناقشوا المسائل بصراحة، مما يمهّد الطريق لنوع توافقي من اتخاذ القرارات يصعب أن يصادف حالياً في المنتديات الحكومية الدولية التقليدية بسبب الجغرافيا السياسية الانقسامية في الوقت الحاضر. وعلاوة على ذلك، يبدو أن الدول التي كانت في الماضي تتخذ مواقف متعارضة في المناقشات الحكومية الدولية تتفاعل مع بعضها بأسلوب جماعي في لقاءات التجمعات الاقتصادية، حيث تتباحث مع بعضها البعض بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك، مثل الصحة والاقتصاد.

٢٨ - ويتضح التأثير على النظام الدولي في الحالات التي يوتى فيها مباشرة بالقرارات المتخذة في منتديات الحكومة العالمية إلى اجتماعات المؤسسات المتعددة الأطراف التقليدية كالأمم المتحدة. ومع ذلك، فحتى إن لم يكن الغرض من هذه الاجتماعات أن تترجم القرارات إلى المنتديات المتعددة الأطراف، تظل لدى هذه المجموعات القدرة على التأثير على البرامج المتعددة الأطراف. فمجموعة الـ٧٧، على سبيل المثال، تعمل إلى حد كبير، بمثابة تجمّع تصوغ فيه الدول المواقف المتبادلة التي تشترك في تقديمها كقرارات في مجلس حقوق الإنسان والجمعية العامة. وفي المجموعات الأخرى، مثل مجموعة العشرين، يأتي التأثير على النظام المتعدد الأطراف من خلال النفوذ غير المباشر. فيمكن للدول، بصفة خاصة، أن تضع استراتيجيات أو مواقف متماثلة داخل المجموعة العالمية وتدعمها كل منها على حدة في المناقشات الحكومية الدولية اللاحقة. وعلى العكس من ذلك، استناداً إلى عدد من الدول المحيية، فإن مجموعات الحكومة العالمية هي المنتديات التي تناقش فيها بانتظام خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وهي من إنتاج الأمم المتحدة.

٢٩ - وعلى النقيض من ذلك، ليس للمنتدى الاقتصادي العالمي واجتماع بيلدبيرغ مهمة تربطهما صراحة بالنظام المتعدد الأطراف أو حتى بالمنظمات الحكومية الدولية. غير أنهما لا يزالان قادرين على التأثير على النظام الدولي بأن يكونا بمثابة حاضنين للأفكار وأن يتيحا منبرين لمناقشة الشواغل العالمية. وهما، على وجه الخصوص، يشجعان القادة في الحكومات والأعمال التجارية والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني (ينطبق الأخير فقط على المنتدى وحده) على النظر في المسائل الجديدة التي تلوح على الأفق وتطرح الأفكار بشأن التهج الجديدة والتعاونية إزاء المشاكل المستمرة، وهو ما يترك في نهاية المطاف أثراً على كيفية تنظيم العالم.

دال - أهمية كفالة المشاركة العامة الفعالة في عمليات اتخاذ القرار على الصعيد العالمي

٣٠ - بغض النظر عن هيكل منتدى الحكومة العالمية وسير عمله، تمثل المشاركة العامة قيمة ديمقراطية أساسية ومبدأ رئيسياً من مبادئ النهج القائم على حقوق الإنسان الذي ينبغي مراعاته للتأكد من أن عمل المجموعات يسهم في إقامة نظام دولي ديمقراطي ومنصف. ويُقصد بـ "المشاركة العامة" في هذا التقرير مشاركة جميع شرائح المجتمع التي لا ترتبط بالدولة: أي المجتمع المدني بوجه عام، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، والأوساط الأكاديمية، والنقابات العمالية، والحركات الجماعية، والجماعات

المهمشة أو التي تتعرض للتمييز ضدها، بما في ذلك النساء والأطفال والشباب وكبار السن، والأشخاص ذوو الإعاقة، والمتليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسانية وحاملو صفات الجنسين، وأفراد الأقليات، والشعوب الأصلية، والمهاجرون، واللاجئون.

١ - الإطار القانوني العام الذي ينظم مشاركة الجمهور في الشؤون العامة

٣١ - تقرُّ المادة ٢١ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمادة ٢٥ من العهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية والمدنية حق كل شخص في أن يشارك في إدارة الشؤون العامة لبلده وأن تتاح له فرصة ذلك بشكل مباشر أو من خلال ممثلين مختارين بحرية. ولا يقتصر الحق في المشاركة في اتخاذ القرار على الشؤون المحلية، بل يمتد ليشمل المؤسسات العالمية، التي ينبغي فيها التمسك بحق الشخص في الاستماع إليه. وقد أقرت اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، في تعليقها العام رقم ٢٥ (١٩٩٦) بشأن المشاركة في إدارة الشؤون العامة وحق الاقتراع، بأن إدارة الشؤون العامة "تشمل... تحديد وتنفيذ السياسة العامة التي ستتبع على الأصعدة الدولية والوطنية والإقليمية والمحلية" (الفقرة ٥)^(٣٦).

٣٢ - ومن الأهمية بمكان أن يُنظر إلى ممارسة الحق في المشاركة في الشؤون العامة بالاقتراع مع ممارسة الحق في المساواة وعدم التمييز، وكذلك مع ممارسة الحقوق التمكينية في حرية الرأي والتعبير، بما في ذلك إمكانية الحصول على المعلومات، وحرية التجمع السلمي وحرية تكوين الجمعيات، على النحو الذي يكفله القانون الدولي لحقوق الإنسان. فهذه الحقوق هي الأسس التي تقوم عليها البيئة المأمونة والتمكينية، وهي تنطبق أيضاً على الصعيد الدولي، كما أكد المكلفون السابقون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة^(٣٧).

٣٣ - وقد أُكِّد مجلس حقوق الإنسان في قراراته على حق كل شخص، منفرداً وبالشراكة مع آخرين، في الوصول دون عائق إلى الهيئات دون الإقليمية والإقليمية والدولية وممثليها وآلياتها^(٣٨) وفي الاتصال بهم؛ كما أُكِّد على أهمية المشاركة الفعالة على قدم المساواة في الشؤون السياسية والعامة الحاسمة للديمقراطية وسيادة القانون والإدماج الاجتماعي والتنمية الاقتصادية، والنهوض بالمساواة بين الجنسين وإعمال جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية^(٣٩)؛ وعلى الأهمية البالغة لمشاركة المجتمع المدني بشكل فعلي على جميع المستويات، في عمليات الحوكمة وفي تعزيز الإدارة السليمة، بما في ذلك من خلال الشفافية والمساءلة، على جميع المستويات، الأمر الذي لا غنى عنه لبناء مجتمعات تنعم بالسلام والازدهار والديمقراطية^(٤٠).

٣٤ - وكما أشار مجلس حقوق الإنسان، فخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي أيدتها جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وبالتالي الدول الأعضاء في منظمات الحوكمة العالمية المذكورة^(٤١)، تعترف بالمساواة في المشاركة باعتبارها مبدأ حيوياً لتحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر وإعمال حقوق

(٣٦) انظر أيضاً المادة ٥ من الإعلان المتعلق بحق ومسؤولية الأفراد والجماعات وهيئات المجتمع في تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية المعترف بها عالمياً.

(٣٧) انظر، على سبيل المثال، A/69/365 و A/72/350.

(٣٨) قرار مجلس حقوق الإنسان ٣١/٣٢، الفقرة ١٠.

(٣٩) قرار المجلس ٢٢/٣٣، الديباجة.

(٤٠) قرار المجلس ٣١/٣٢، الديباجة.

(٤١) على سبيل المثال، التزمت مجموعة العشرين في عام ٢٠١٦ بتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الإنسان كافة^(٤٢). ويتمثل الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة في ”التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يهشم فيها أحد، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات“؛ ويشمل هذا الهدف، إضافة إلى ذلك، ضمان اتخاذ القرارات على نحو مستجيب للاحتياجات وشامل للجميع وتشاركي وتمثيلي على جميع المستويات (الغاية ١٦-٧).

٣٥ - وفي عام ٢٠١٨، بناء على طلب مجلس حقوق الإنسان في قراره ٢٢/٣٣ وبعد إجراء عملية تشاور عالمية واسعة النطاق، أصدرت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان مبادئ توجيهية بشأن التنفيذ الفعال للحق في المشاركة في الشؤون العامة. وتتضمن هذه المبادئ التوجيهية توصيات موجزة وعملية المنحى بشأن الكيفية التي يمكن بها للدول وضع هذا الحق موضع التنفيذ، بما في ذلك في سياق المشاركة على الصعيد الدولي^(٤٣). وأحاط المجلس علماً مع الاهتمام بالمبادئ التوجيهية، في تقريره ١١/٣٩، الذي اتُّخذ بتوافق الآراء، وقدمها بوصفها مجموعة من التوجيهات للدول ولسائر الجهات المعنية^(٤٤). ويرى الخبر المستقل أن هذه المبادئ التوجيهية ملائمة تماماً لمتديات الحوكمة العالمية التي يتناولها هذا التقرير بإيجاز.

٢ - الدور الإيجابي للمجتمع المدني وأهمية كفالة بيئة آمنة ومواتية

٣٦ - تتسم المشاركة العامة المجدية من جانب المجتمع المدني بصفة عامة في منتديات الحوكمة العالمية، كما جرى التشديد مراراً خلال المشاورات وفي البيانات الواردة، بأهمية بالغة لضمان شفافية عملياتها الخاصة بصنع القرار ومشروعيتها، وفي نهاية المطاف، لضمان مصداقيتها.

٣٧ - ومشاركة المجتمع المدني تعني أن القرارات المتخذة سيُستَرشد فيها بطائفة واسعة من الجهات الفاعلة، مثل الفئات المهمشة من السكان وهي الأكثر تعرضاً للآثار المترتبة على القرارات المتخذة، فضلاً عن المحاورين من المجتمع المدني الذين يمكنهم المساهمة في المناقشات بالخبرة الفنية في مجالات متنوعة^(٤٥). ونتيجة لذلك، يحتمل أن تكون السياسات التي توضع من خلال عمليات تشاركية أكثر فعالية واستدامة لأنها خضعت للتمحيص من جانب السكان المتأثرين والأشخاص الخارجيين والخبراء المستقلين^(٤٦). ويمكن أيضاً أن تكون المشاركة العامة بمثابة جسر للجمهور، يساعد على التعريف بأهمية منتديات الحوكمة العالمية وتوضيحها حتى إن كانت المناقشات التي تدور في هذه المنتديات ذات طابع تقني وربما غير متاحة بخلاف ذلك للجمهور^(٤٧). والمشاركة العامة، علاوة على ذلك، طريقة لتوفير الرقابة واثقاء الآثار السلبية على حقوق الإنسان، بما فيها الآثار التي قد لا يتوقعها القادة. ومن شأنها كذلك أن تكفل عدم اقتصار

(٤٢) قرار المجلس ٢٢/٣٣، الديباجة.

(٤٣) انظر www.ohchr.org/EN/Issues/Pages/DraftGuidelinesRighttoParticipationPublicAffairs.aspx.

(٤٤) قرار المجلس ١١/٣٩، الديباجة والفقرة ١.

(٤٥) ذكر المخبون أن لدى المجتمع المدني خبرة في طائفة واسعة من المجالات، بما في ذلك في السياسات والتكنولوجيا والابتكار، ومعايير حقوق الإنسان والسياقات المحلية. انظر البيانين المقدمين من منظمة الشفافية الدولية، ومنظمة العفو الدولية؛ وانظر أيضاً A/HRC/38/18.

(٤٦) انظر البيانات المقدمة من منظمة العفو الدولية، ومنظمة Conectas Direitos Humanos، ومنظمة الشفافية الدولية.

(٤٧) انظر البيان المقدم من منظمة الشفافية الدولية.

منتديات الحوكمة العالمية في تأثيرها على أفراد النخبة في العالم واستخدام وقت الحكومات ومواردها على نحو يتسم بالمسؤولية، مما يحقق فائدة الجميع، ويؤدي إلى أفضل النتائج الممكنة^(٤٨). وأخيراً، مشاركة المجتمع المدني تستثير محيطة الجمهور، وتلهمه العمل، ويمكن أن تبني الزخم اللازم لمعالجة المسائل الملحة.

٣٨ - وأشار عدة مشاركين في المشاورات التي أجراها الخبير المستقل إلى أن الجمهور والمجتمع المدني يخالجهما الشك بطبيعتهما في المنتديات العالمية، التي يريان أنها تتخذ قرارات لم يسهما فيها، وربما لا تخدم مصالحهما الفضلى. يضاف إلى ذلك أن الشعور بتراجع مفهوم الحكم التمثيلي، أو فكرة أن السياسيين بطبيعة الحال لا يريدون سوى مصلحة ناخبهم الفضلى، موجود في هذه الساحات الدولية بنفس القدر الذي يوجد به في السياقات الوطنية. وبغض النظر عن النهج المتبع، من الواضح أن زيادة سبل المشاركة هو إحدى الطرق لتبديد الشكوك في منتديات الحوكمة العالمية وضمان فعاليتها.

٣٩ - ولكي تتم المشاركة العامة المجدية على مستوى الحوكمة العالمية، من الأهمية بمكان أن تُكفل بيئة مأمونة ومواتية على الصعيد المحلي؛ وبعبارة أخرى، الممارسات المتبعة لإمكانية الوصول إلى ذلك على الصعيد الوطني ستؤثر على إمكانية الوصول على المستوى فوق الوطني. غير أن الحيز المتاح للمجتمع المدني على الصعيد المحلي، كما وثقت ذلك مفوضية حقوق الإنسان وعدة مكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة ومنظمات للمجتمع المدني، آخذ في التقلص منذ سنوات عديدة في جميع أنحاء العالم. وفي هذا الصدد، يشكل التمتع بالحق في حرية الرأي والتعبير (بما في ذلك سبل الحصول على المعلومات)، وحرية التجمع السلمي وحرية تكوين الجمعيات، مقياساً هاماً لمدى توافر بيئة مأمونة ومواتية، بما في ذلك في سياق مؤتمرات القمة واجتماعات منتديات الحوكمة العالمية، التي كانت موضع احتجاجات كبرى في السنوات الماضية، وبدرجة أقل، اليوم.

٤٠ - وبالمثل، يمكن أن تكون الجهات الفاعلة في المجتمع المدني عرضة لأعمال التهيب والانتقام من جانب الدول والأطراف الفاعلة من غير الدول بسبب مشاركتها، أو محاولتها المشاركة، في عمليات اتخاذ القرار في منتديات الحوكمة العالمية التي يتناولها بالدراسة هذا التقرير. ولم يتلق الخبير المستقل تقارير عن أي حالة من حالات الانتقام في أثناء إعدادة. ورغم ذلك فقد يودُّ تذكير الدول بوجه عام بمسؤوليتها عن التحقيق في أي ادعاء بالانتقام تتلقاه وتوفير سبل الانتصاف والحيلولة دون تكراره. ويأمل الخبير المستقل، في حالة حدوث أي أعمال تهيب أو انتقام ورفض دولة عضو في أحد منتديات الحوكمة العالمية اتخاذ إجراء بشأنه، أن تدين الدول الأعضاء الأخرى في هذا المنتدى، فضلاً عن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي بوصفها ضيوفاً في هذه المنتديات، عند الاقتضاء، الدولة العضو المخالفة.

٣ - ممارسات جيدة مختارة بشأن المشاركة العامة في عمليات اتخاذ القرار على مستوى الأمم المتحدة

٤١ - ويود الخبير المستقل أن يسلط الضوء على بعض الممارسات الجيدة بشأن المشاركة العامة في عمليات اتخاذ القرار على مستوى الأمم المتحدة، بغية تشجيع منتديات الحوكمة العالمية على إيلاء مزيد من الاهتمام لتلك المشاركة. ويلاحظ الخبير المستقل أن هذه قائمة غير حصرية بالممارسات الجيدة وأن

(٤٨) انظر البيانات المقدمة من منظمة العفو الدولية، ومنظمة سمارثانام الائتمانية لشؤون المعوقين، ومنظمة الشفافية الدولية.

هناك مجالاً للتحسين على صعيد الأمم المتحدة على عدة جبهات في هذا المجال (وليس هذا هو الغرض من التقرير)

٤٢ - وبادئ ذي بدء، كما أشار عدة محاورين، فإن أهمية دور المجتمع المدني في أعمال الأمم المتحدة ومشروعاته مجسّدتان في ميثاق الأمم المتحدة، في المادة ٧١ منه، التي بموجبها "للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يجري الترتيبات المناسبة للتشاور مع الهيئات غير الحكومية التي تعني بالمسائل الداخلة في اختصاصه". وهذا اعتراف أساسي ينبغي أن تأخذ به منظمات الحوكمة العالمية بشكل صريح.

٤٣ - وقد أضفت عدة كيانات تابعة للأمم المتحدة الطابع المؤسسي على مشاركة المجتمع المدني من خلال مجموعة من الإجراءات، كإطار تفاعل منظمة الصحة العالمية مع الجهات الفاعلة من غير الدول وسياسة منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة واستراتيجيتها الداخلية للتعاون مع المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني^(٤٩)، وإنشاء مجالس استشارية تتألف من ممثلين عن المجتمع المدني، مثل اللجنة الاستشارية لشؤون المجتمع المدني التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمجلس الاستشاري للشباب والفريق الاستشاري المعني بالقضايا الجنسانية التابعين لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، والفريق الاستشاري العالمي لتقديم المشورة بشأن المنظمات غير الحكومية للمدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان^(٥٠).

٤٤ - وقد أنشأ كثير من مؤسسات الأمم المتحدة، مثل مفوضية حقوق الإنسان ومكتب الأمم المتحدة في جنيف وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وحدات مخصصة للمجتمع المدني من أجل تقديم الدعم للمجتمع المدني فيما يتعلق بجملة أمور، منها طلبات الاعتماد، والطلبات المتعلقة ببناء القدرات والحصول على المعلومات^(٥١). وتمكن المجتمع المدني من الإسهام في تشكيل جدول أعمال بعض منظمات الأمم المتحدة، مثل المنتدى المعني بحقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون، الذي تقوم فيه مفوضية حقوق الإنسان، بعد توجيه الدعوة العامة إلى تقديم مدخلات، باختيار المواضيع الرئيسية للمناقشة على أساس المقترحات الواردة^(٥٢). وفيما يتعلق بإمكانية الحصول على المعلومات، اعتمد برنامج الأمم المتحدة للبيئة سياسة شاملة تضع المشاركين المعتمدين على قدم المساواة مع الدول الأعضاء من حيث الاطلاع على الوثائق وتتيح الوصول إلى أي معلومات في حوزة البرنامج، ما لم يوجد سبب مقنع للسرية وفقاً للاستثناءات الواردة في السياسات^(٥٣). وقد استفادت الجهات الفاعلة في المجتمع المدني من الدعم المالي لتغطية تكاليف السفر ومبادرات بناء القدرات التي تتيحها عدة كيانات تابعة للأمم المتحدة، ومنها مفوضية حقوق الإنسان من خلال صناديق مختلفة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة^(٥٤).

(٤٩) انظر تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان بشأن الإجراءات والممارسات المتبعة فيما يتعلق بمشاركة المجتمع المدني مع المنظمات الدولية والإقليمية (A/HRC/38/18)، الفقرة ١٤.

(٥٠) المرجع نفسه، الفقرة ١٦.

(٥١) المرجع نفسه، الفقرة ١٧.

(٥٢) المرجع نفسه، الفقرة ١٢.

(٥٣) المرجع نفسه، الفقرة ٣٧.

(٥٤) المرجع نفسه، الفقرة ٥٥.

٤٥ - وقد كانت مسألة الأعمال الانتقامية ضد الأفراد والجماعات الذين يتعاونون أو يسعون إلى التعاون مع الأمم المتحدة في ميدان حقوق الإنسان مثار قلق كبير لمنظومة الأمم المتحدة، التي يشارك العديد من الجهات الفاعلة التابعة لها في التصدي لهذه الحالات، كمفوضية حقوق الإنسان (في المقر وفي الميدان)، ومجلس حقوق الإنسان، والإجراءات الخاصة وغيرها من آليات حقوق الإنسان. ومنذ عام ٢٠١٠، يصدر الأمين العام التقارير السنوية، التي يوثق فيها أعمال الانتقام، ويعرب عن قلقه البالغ، مع الإقرار بضرورة عمل المزيد لمنع جميع حالات الانتقام على نطاق الأمم المتحدة والرد الفعال عليها.

هاء - أهمية قيام منظمات الحوكمة العالمية بالتنوع الجماهيرية من أجل تعزيز المشاركة العامة^(٥٥)

٤٦ - ثمة مبررات للقول بأن التواصل مع المجتمع المدني وعامة الجمهور يمكن أن يزيد مستوى المشاركة المدنية في منظمات الحوكمة العالمية ويحسنه. فمن ناحية، ليس لدى كثير من جماعات المجتمع المدني صورة واضحة عن الأهداف الرئيسية لكل من منظمات الحوكمة العالمية والكيفية التي يؤثر بها ما تتخذه من قرارات على حياة الناس اليومية. ومن ثم، فإنها لا تفكر في أن تشارك بنشاط في هذه المنظمات. وبالإضافة إلى هذا الافتقار إلى المعرفة، قد يسهم الطابع المخصص والمجزأ أحياناً للمجموعات في الالتباس بشأن أهداف المنظمات وأهميتها، مما يثير الشكوك فيما إذا كان من المثمر التواصل معها.

٤٧ - فقد لاحظت مراقبة أكاديمية لدى حديثها عن المشاركة العامة في اجتماعات مجموعة البريكس، على سبيل المثال، أن كثيراً من منظمات المجتمع المدني التي صادفتها تعتبر مجموعة البريكس مجرد تكوين، أو كيان تتعين معارضته دون تساؤل، استناداً إلى تجاربها السابقة مع الدول الأعضاء في المجموعة في سياقات محلية أو ثنائية^(٥٦). وأبلغ مجيب آخر الخبير المستقل أن التركيز الظاهر من جانب المجموعة على التعاون الاقتصادي، بدلا من التركيز على القضايا السياسية والاجتماعية من قبيل حقوق الإنسان قد يُبني عن المشاركة في هذا المنتدى بالذات^(٥٧). وعلاوة على ذلك، يدرك الخبير المستقل أن بعض المنظمات غير الحكومية تتمتع عن التعاون مع هذه المجموعات بسبب التصور الموجود في مخيلة الناس عن منظمات الحوكمة العالمية، وخاصة مجموعة الدول السبع ومجموعة العشرين، بوصفها مساحات لتعزيز مصالح شركات معينة أو مصالح سياسية للأقوياء.

٤٨ - وكذلك، فإن طابع التركيز على الدولة الذي تتسم به هذه المجموعات ونهجها الارتجالي إزاء مشاركة المجتمع المدني حتى الآن يبعثان برسالة مفادها أنه ليس في هذه المنظمات دور محدد تؤديه المنظمات الخارجية والجمهور بصفة عامة. ومما يعزز الاعتقاد الشائع بأن هذه المنظمات حصرية، إلى جانب ذلك، عدم توافر المعلومات بسهولة عن كيفية المشاركة. وحتى منظمات المجتمع المدني التي نجحت في الوصول إلى منظمات الحوكمة العالمية تشير إلى وجود عوامل هيكلية تجعل منها أطرافاً ثانوية في المناقشات. فعلى سبيل المثال، إذا قُسم المجتمع المدني إلى مجموعات مشاركة أو منظمات نقاش محددة

(٥٥) ينبغي قراءة هذا الفرع خاصةً بالاقتران مع الأفرع ذات الصلة في تقرير الخبير المستقل إلى مجلس حقوق الإنسان (A/HRC/42/48) الذي يتناول العوائق الهيكلية والعملية التي تعترض إمكانية الوصول إلى عمليات اتخاذ القرار في منظمات الحوكمة العالمية وشمولها للجميع والقدرة على التأثير فيها، والمساءلة عن الالتزامات المقطوعة في هذه المنظمات.

(٥٦) Laura Trajber Waisbich, "Diverse voices: civil society at the 8th BRICS summit", Sexuality Policy Watch, (٥٦) 9 December 2016.

(٥٧) انظر البيان المقدم من منظمة العفو الدولية.

لا تملك فيها المنظمات سبل الوصول المباشر إلى صانعي القرارات، فهذا يمكن أن يعزز تصوّر أن المجتمع المدني سيبقى مستبعداً أو لا يُدعى بغير ذلك إلا استيفاءً لمتطلبات بيروقراطية. وأبلغ عدد من المحاورين الخبير المستقل بأنه عندما توجه الدول الدعوات لمجموعات المجتمع المدني أو تتبادل المعلومات معها، فإن هذه المعلومات كثيراً ما تأتي في مرحلة متأخرة، ويكون التفاعل بين أعضاء المنتديات والمجتمع المدني قصيراً جداً، مما يحول دون الدخول في مناقشات مجدية. وفي حالات أخرى، يتم إشراك المجتمع المدني في نهاية العملية باعتبار ذلك مسألة إجرائية، مما يمنع المشاركة المحدية من جانب المجتمع المدني في وضع البرامج واتخاذ القرارات. ولهذا السبب، قد تختار الجماعات عدم استثمار موارد في المشاركة.

٤٩ - وأكدت عدة منظمات للخبير المستقل أنها تعترف بأهمية المشاركة في منتديات الحوكمة العالمية بل إن بعضها يعتبر مشاركته فيها في الماضي إنجازاً، لا سيما حين ترى أولوياتها واردة في الوثائق الختامية لمؤتمرات القمة. بيد أن عددًا من المنظمات ما زالت تساوره الشكوك بشأن الأثر النهائي للوثائق الختامية نفسها، وبالتالي لمشاركته. وتخشى هذه المنظمات، بصفة خاصة، أن يكون غياب آليات التنفيذ والمتابعة الرسمية عاماً بعد عام وأفق الإبلاغ المتعدد السنوات والالتزامات المتعلقة بالإبلاغ والأهداف المالية قد أدى إلى أن تصبح نتائج هذه المنتديات خطابية إلى حد كبير. وكما لوحظ في أحد البيانات المقدمة: ”نرى أن ثمة مبالغة في أثر هذه المجموعات. فهناك الكثير من القرارات، ولكن كثيراً منها إما لا ينفذ أو لا يمثل سوى السياسات التي تنفذ على أي حال، بغض النظر عن تأييدها من جانب مجموعة الدول السبع/مجموعة العشرين“^(٥٨). وتشير هذه المنظمة، بالإضافة إلى هذا التحذير، إلى أن: ”ربما يكون أهم الأجزاء في عملية مجموعة العشرين، وهو ’مسار وزراء المالية‘، هو أيضاً أقلها شفافية وأكثرها صعوبة في الوصول إليه“^(٥٩). وكذلك يجتمل أن يؤدي الرأي السائد على نطاق واسع بأن هذه المنتديات في حد ذاتها ليس لها أثر ملموس إلى الإثراء عن المشاركة.

٥٠ - وأخيراً، هناك منظمات تعتبر من الأجدى مالياً أو الأفعال تأثيراً أن تتواصل مع فرادى الدول على الصعيد الوطني بدلاً من بذل الجهود للسفر إلى منتديات بعيدة. وذكرت للخبير المستقل حالة مشاركة المجتمع المدني في جنوب أفريقيا بوصفها مثلاً إيجابياً لترجمة الدعوة على الصعيد الوطني إلى المجال الدولي في نهاية المطاف. وأبلغ المحييون الخبير المستقل، على وجه الخصوص، بأن إدارة العلاقات الدولية والتعاون الدولي لجنوب أفريقيا تتشاور بشكل منتظم مع مجموعات المجتمع المدني في البلد بشأن المواقف التي تتخذها في المنتديات المتعددة الأطراف، بما في ذلك في مجموعة البريكس. وقد اضطلعت الحكومة في الماضي بجهود لدعوة ما يزيد على ١٠٠ فرد وجماعة من المعنيين إلى اجتماعات يمكن أن تلتبس فيها وجهات نظرهم وتشرح التحديات والقيود والفرص التي تواجهها في مجموعة البريكس وفي المنتديات الأخرى^(٦٠). وأضافوا أن ذلك كان من جهود التواصل التي حظيت بتقدير المجتمع المدني.

٥١ - غير أنه لوحظ، على الرغم من ذلك النموذج الإيجابي، أن معدلات المشاركة في هذه العمليات الوطنية لا تزال منخفضة، إذ لم يستفد بهذه الفرصة سوى ١٠ في المائة من المدعوين إليها. وذهب البعض إلى أن المشاركة المنخفضة قد تُعزى جزئياً إلى أن المؤسسات الأصغر حجماً لا تتوفر لديها الموارد اللازمة

(٥٨) انظر البيان المقدم من المنظمة غير الحكومية المنتدى الألماني المعني بالبيئة والتنمية.

(٥٩) المرجع نفسه.

(٦٠) انظر البيان المقدم من منظمة العفو الدولية.

للسفر إلى المكان الذي تجري فيه اللقاءات الوطنية^(٦١). ومن الممكن أيضاً أن المنظمات تقلل من أهمية المشاركة بعد تقييم تكاليفها مقارنة بالأثر المتوقع^(٦٢).

٥٢ - وتشير جميع الحقائق المذكورة أعلاه إلى أهمية التواصل مع المجتمع المدني والجمهور الأوسع نطاقاً. ومن شأن أنشطة التوعية التي تقوم بها الدول المنتمة إلى المجموعات، بالإضافة إلى إزالة العقبات الهيكلية التي تحول دون المشاركة، أن تبين قيمة المشاركة المجدية والبناءة وأن تحسّن نوعية المشاركة، لتجعل منتديات الحكومة العالمية أكثر فعالية في نهاية المطاف.

٥٣ - وتصوّر تجربة كندا عندما استضافت مؤتمر القمة الرابع والأربعين لمجموعة الدول السبع فائدة التواصل والتحديات التي يطرحها. ذلك أن حكومة كندا، بالإضافة إلى العمل مع أفرقة التعاون الرسمي للمجموعة في إطار التحضير لمؤتمر قمة عام ٢٠١٨، اضطلعت بجملة إضافية للتواصل لا تستهدف المجتمع المدني فحسب، بل الجمهور الكندي الأوسع نطاقاً، من خلال اللقاءات المفتوحة والحوارات العامة ووسائل التواصل الاجتماعي. وتمثّل الهدف في التماس التعليقات من الجمهور فيما يتعلق بالمواقف التي ينبغي أن تتخذها كندا بشأن المسائل التي سيجري تناولها في مؤتمر قمة مجموعة الدول السبع.

٥٤ - ووجدت الحكومة أن اجتماعات المائدة المستديرة التي تنظم اجتماع الممثلين الرئيسيين للمجتمع المدني توفر قدراً كبيراً من المشورة الموضوعية، وأن الآراء التي أبديت في الواقع أفادت موقف كندا في مؤتمر القمة. وخلصت كذلك إلى أن إشراك كبار القادة الحكوميين في عملية التواصل يثير اهتمام الجمهور. فعلى سبيل المثال، أعلن رئيس وزراء كندا نفسه عقد جلسة للأسئلة والأجوبة على الإنترنت أثارت ردود فعل كثيرة على وسائل التواصل الاجتماعي. ومن ناحية أخرى، لم تسفر مجموعة من اللقاءات المفتوحة الأكثر انفتاحاً عن مستوى المشاركة الذي كانت الحكومة تأمله أصلاً. وبوجه عام، وجدت الحكومة أن التثقيف العام بشأن ما تمثله مجموعة الدول السبع والسبب في أهمية التواصل وكيفية المشاركة، يساعد على "إزالة غموض" العملية، ويجتذب مزيداً من المنظمات والأفراد في نهاية المطاف إلى المشاركة. وفي مؤتمر القمة ذاته، دُعي أفراد المجتمع المدني وعمامة الكنديين للمرة الأولى إلى إطلاع الزعماء المشاركين في القمة على وجهات نظرهم^(٦٣).

(٦١) المرجع نفسه.

(٦٢) أعرب البعض رغم ذلك عن شواغل بشأن تعيين إدارة العلاقات الدولية والتعاون الدولي أعضاء اللجنة التوجيهية للقطاع المدني في مجموعة البريكس المنتمين للمنظمات الشعبية: انظر البيانين المقدمين من منظمة العفو الدولية والأستاذ باتريك بوند.

(٦٣) تجدر الإشارة كذلك إلى أن مؤتمر قمة مجموعة الدول السبع في كندا أثار أيضاً الاحتجاجات، ورفع المتظاهرون شواغل بشأن مسائل من قبيل اتفاقات التجارة الحرة، والصناعات الاستخراجية، وحقوق العمال، وتخفيضات الضمان الاجتماعي. انظر Anna Mehler Paperny and Kevin Dougherty, "Heavy security quells scattered protests at Canada G7 summit", Reuters, 9 June 2018؛ و Jonathan Montpetit, "Who's protesting at the G7, and why", CBC, 7 June 2018. وقد وُجّه النقد لمستوى الأمن الذي استُخدم لاحتواء الاحتجاجات باعتبار أن القصد منه الإثراء عن المعارضة: انظر، على سبيل المثال، Ligue des droits et libertés and Amnistie Internationale, "Manifester sous intimidation: Rapport de mission d'observation du G7", September 2018.

ثالثاً - الاستنتاجات والتوصيات

٥٥ - يمثل انتشار منتديات الحوكمة العالمية على الساحات الجغرافية السياسية والاقتصادية والمالية على مر السنين، خارج منظومة الأمم المتحدة التقليدية، ظاهرة لا يمكن إنكار أثرها الكبير على رسم أطر النظام الدولي وسير أعماله.

٥٦ - وتبذل الجهود في عدد من منتديات الحوكمة العالمية من أجل زيادة المشاورات مع مختلف شرائح المجتمع التي تتأثر بحياتها وسبل عيشها بالقرارات المتخذة. غير أن هذه المشاركة كانت على ما يبدو رمزية في بعض الأحيان، بينما يظل من المتعذر الوصول إلى سائر المنتديات. وتتوقف القدرة على التأثير في عمليات اتخاذ القرار في منتديات الحوكمة العالمية في المقام الأول على مدى انفتاح كل حكومة وتقبلها لمشاركة المجتمع المدني، وبالتالي على مدى الأهمية التي تراها للمشاركة العامة في عمليات اتخاذ القرار.

٥٧ - ومن الضروري أن تأخذ منتديات الحوكمة العالمية المشاركة العامة على محمل الجد: فالمشاركة لا تعزز شفافية هذه المنتديات وشرعيتها ومصداقيتها فحسب، وإنما تسهم كذلك إسهاماً كبيراً في تحقيق أهدافها على نحو فعال ومستدام وشامل للجميع. ومن المهم أن يُستمع إلى أصوات وشواغل الفئات المهمشة وأن تؤخذ في الاعتبار على النحو الواجب في عمليات صنع القرار في هذه المنتديات. فلا يمكن أن تتحقق إقامة نظام دولي ديمقراطي ومنصف إلا إذا وافقت منتديات الحوكمة العالمية على أن يصبح محورها، أولاً وقبل كل شيء، هو الناس.

٥٨ - ومن منطلق مواصلة الحوار البناء الذي يجريه الخبير المستقل مع مختلف أصحاب المصلحة منذ بداية ولايته، وبما يعكس المبادئ التوجيهية لمفوضية حقوق الإنسان بشأن التنفيذ الفعال للحق في المشاركة في الشؤون العامة، و بالإشارة إلى النتائج الإضافية الواردة في تقريره المواضيعي المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان بشأن نفس الموضوع، يوصي بأن تفعل منتديات الحوكمة العالمية ودورها الأعضاء وأعضاؤها من غير الدول ما يلي:

(أ) إتاحة المشاركة العامة وتشجيعها على نحو استباقي في جميع المراحل ذات الصلة من المناقشات وعمليات اتخاذ القرار في منتديات الحوكمة العالمية؛

(ب) الإقرار بأهمية مشاركة الجمهور في وضع ميثاق أو وثيقة مماثلة؛

(ج) إتاحة الوصول إلى منتديات الحوكمة العالمية دون تمييز من أي نوع؛

(د) كفالة أن يكون التواصل مع المجتمع المدني متنوعاً وشاملاً للجميع، لا سيما فيما يتعلق بالأفراد والجماعات الذين يتعرضون للتمييز أو التمييز ضدهم، بما في ذلك النساء والأطفال والشباب وكبار السن، والأشخاص ذوي الإعاقة، والمثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسانية وحاملو صفات الجنسين، وأفراد الأقليات والشعوب الأصلية والمهاجرون واللاجئون، ومعاملة مجموعات المشاركة كافة على قدم المساواة؛

(هـ) كفالة المراعاة لاستقلال الجهات الفاعلة في المجتمع المدني المشاركة في هذه

العمليات؛

- (و) الاضطلاع على نطاق واسع بالتنوع الشخصية وعلى شبكة الإنترنت بشأن مشاركة المجتمع المدني في عمليات اتخاذ القرار؛
- (ز) وضع مجموعة واضحة وشفافة من السياسات والإجراءات المتعلقة بالمشاركة وإتاحتها على نطاق واسع من أجل جعل إمكانية الوصول إليها أكثر اتساقاً وموثوقية؛
- (ح) نشر قائمة بالمسؤولين الدبلوماسيين الرفيعي المستوى ("الشيربا") وغيرهم من كبار المسؤولين عن العمليات على الصعيد الوطني؛
- (ط) تعيين موظفين لشؤون الإعلام أو أشخاص يمكن الاتصال بهم في منظمات الحوكمة العالمية يناط بهم تيسير تدفق المعلومات؛
- (ي) إبراز أفرقة المجتمع المدني الموجودة داخل منظمات الحوكمة العالمية والدول الأعضاء وزيادة إمكاناتها؛
- (ك) إنشاء مجموعات من أدوات التمويل تدار بصورة مستقلة عن الدول الأعضاء وتخصص للمشاركين من المنظمات ذات الإمكانيات المالية المتواضعة، وخاصة المنظمات التي تعمل لصالح الأفراد والجماعات الذين يتعرضون للتهميش أو التمييز ضدهم، وتخصيص المبالغ على أساس مبادئ الإنصاف والعدل؛
- (ل) تعزيز قدرة الجمهور على المشاركة بصورة مجدية في منظمات الحوكمة العالمية، وبخاصة من هم أقل دراية بالإجراءات التي تنظم المشاركة على الصعيد الدولي، مثل القواعد الشعبية ومنظمات المجتمع المدني المحلية العاملة مع المهتمين من الأفراد أو الجماعات أو المعرضين للتمييز ضدهم؛
- (م) إنشاء موقع شبكي رسمي دائم يتضمن المعلومات المتعلقة بعمليات اتخاذ القرار، عن طريق استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أو غيرها من الوسائل الملائمة، في الوقت المناسب وبجميع اللغات الرسمية لمنظمات الحوكمة العالمية المعنية، وتحديث الموقع الشبكي باستمرار؛
- (ن) استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تعزيز المشاركة بشكل أكبر وأكثر تنوعاً من جانب المجتمع المدني؛
- (س) تمكين المجتمع المدني من الإسهام في تشكيل جداول أعمال المناقشات والدعوة لقضايا خارج جداول أعمال المنظمات؛
- (ع) إطلاع المدعويين من المجتمع المدني على جداول أعمال الاجتماعات قبل الاجتماعات المعنية بمدة طويلة؛
- (ف) توزيع الوثائق التي يعدّها المجتمع المدني على الوفود قبل الاجتماع بحيث يمكن دراستها على النحو الواجب؛
- (ص) إتاحة وقت كافٍ بين مؤتمرات قمة المجتمع المدني ومؤتمرات قمة الوزراء والقادة لتمكين الدول الأعضاء من إيلاء الاعتبار الواجب لتوصيات المجتمع المدني؛
- (ق) إصدار الدعوات ومعلومات التسجيل بجدية للمشاركين من المجتمع المدني؛

- (ر) تيسير إصدار التأشيرات في الوقت المناسب للمشاركين من المجتمع المدني؛
- (ش) ضمان مشاركة المسؤولين الرفيعة المستوى في مؤتمرات قمة المجتمع المدني؛
- (ت) منح المجتمع المدني إمكانية الوصول إلى مؤتمرات قمة القادة؛
- (ث) إنشاء آليات مساءلة مستقلة قوية لقياس التقدم المحرز نحو الوفاء بالالتزامات التي تم التعهد بها في مؤتمرات القمة وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، بطريقة موثوقة وموضوعية ومنهجية؛
- (خ) النظر في ربط الالتزامات التي قطعتها منظمات الحوكمة العالمية بالاستعراض الدوري الشامل؛
- (ذ) دعم المجتمع المدني مالياً حتى يتمكن من المساهمة في رصد تنفيذ الالتزامات؛
- (ض) ضمان بيئة آمنة ومواتية للمجتمع المدني من خلال احترام الحق في حرية الرأي والتعبير (بما في ذلك الوصول إلى المعلومات)، وحرية التجمع السلمي وحرية تكوين الجمعيات وتعزيز هذه الحقوق وتيسيرها؛
- (أ أ) التحقيق بدقة في جميع أعمال التخويف والانتقام ضد الجهات الفاعلة في المجتمع المدني التي تتواصل أو تسعى للتواصل مع منظمات الحوكمة العالمية، وتوفير سبل انتصاف فعالة ومنع تكرار تلك الأعمال.

٥٩ - ويوصي الخبير المستقل المجتمع المدني بما يلي:

- (أ) إنشاء هياكل دائمة، حسب الفئة، لمشاركته المستمرة في منظمات الحوكمة العالمية، من خلال عمليات محايدة وغير تمييزية وشفافة وتشاركية؛ والتأكد من أن هذه الهياكل متاحة وشاملة بوجه خاص لجميع الأفراد والجماعات الذين يتعرضون للتمييز ضدهم؛ وإقامة مكان لإيداع جميع بيانات المجتمع المدني وغيرها من الوثائق ذات الصلة؛
- (ب) استحداث عملية لتقديم التقارير لقياس التقدم الذي تحرز به منظمات الحوكمة العالمية وأعضاؤها فيما يتعلق بتوصيات المجتمع المدني؛
- (ج) الاضطلاع بمزيد من التوعية، لا سيما من خلال اللجان التوجيهية التي تنظم مشاركة المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية الكبيرة، وذلك بغية تعريف المنظمات الصغيرة أو الشعبية والأفراد والجماعات الذين يتعرضون للتمييز ضدهم بالفرص المتاحة للمشاركة، وتعزيز قدرتهم على المشاركة.
- ٦٠ - ويشجع الخبير المستقل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي على مناصرة المشاركة العامة في عمليات اتخاذ القرار في منظمات الحوكمة العالمية، وعلى إدانة أي أعمال للتهريب أو الانتقام قد تحدث ضد الذين يشاركون أو يسعون للمشاركة.

٦١ - ويشجع الخبير المستقل المقرر الخاص المعني بتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والتعبير، والمقرر الخاص المعني بالحق في حرية التجمع السلمي والحق في حرية تكوين جمعيات على بحث مسألة التمتع بهذه الحقوق في سياق منظمات الحوكمة العالمية. ويشجع كذلك المكلفين بولايات في إطار

الإجراءات الخاصة عموماً، وغيرها من آليات حقوق الإنسان، على إيلاء الاهتمام في عملهم
للتزامات التي تقطعها منظمات الحوكمة العالمية.
